وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الانسان

ينظم:

الندوة الدكتورالية بعنوان:

تقييم النظام القانوني الجزائري الخاص بمسائل الجنسية عقب عقدين من الإصلاح: حقيقة مسايرة المشهد المتغيّر وتجاوز المآخذ المسجلّة؟

بتاريخ 15 أفريل 2026 عن بعد عبر تقنية google meet

ابتداء من الساعة الخامسة مساء 17:00

https://meet.google.com/xuf-fjqs-tzu

الهيئة المشرفة على الندوة الدكتورالية:

الرئيس الشرفي للندوة: أ. د. بن اعراب محمد، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2

رئيس الندوة: د. قاسم لامية، جامعة سطيف2

رئيس لجنة التكوين: د. دربال مديحة، جامعة سطيف2

أعضاء لجنة التكوين

أ.د.صفو نرجس- د.سلطاني سماعيل-د.قاسم لامية-د.مقراني خلود-د.معمري نصر الدين-د.لرقط سميرة- جبرار خديجة-

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

توطئة

يشير مصطلح "الجنسية" في جانبه القانوني إلى رابطة ثنائية تربط بين الفرد والدولة، ويعبّر عن الانتماء إلى وحدة من الوحدات السياسية؛ فبالجنسية يتم تحديد أهم ركن من أركان الدولة وهو الشعب؛ فهي الوسيلة والأداة القانونية التي يتم بموجبها تحديد الرعايا الذين تمارس الدولة عليهم سيادتها، وما ينطوي عليه هذا التحديد من أهمية سياسية وقانونية على الصعيدين الداخلي والدولي.

ومن حيث المبدأ، لا يوجد قانون عالمي يحتكم إليه في توزيع سكان العالم على مختلف الدول، وإنّما تستقل كل دولة بوضع قانون ينظم جنسيتها. ونظرا لأهمية وحساسية قانون الجنسية باعتباره أحد مقومات الشخصية القانونية للدول، فإنه يحظى باهتمام بالغ من حيث التنظيم وسن القواعد والأحكام وفق ما تقتضيه مصالح وسياسة الدولة من خلال الأسس والضوابط والمبادئ التي تتماش وإياها.

أولت الجزائر -على غرار باقي الدول-اهتماما بالغا لهذا القانون؛ إذ حرص المشرع الجزائري في تنظيمه لقانون الجنسية على جعله مسايرا للتطورات والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة؛ فعرف قانون الجنسية الجزائرية ثلاث (3) تعديلات مند الاستقلال، أولها كان مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية بسنه لأحكام القانون رقم: 96/63 المؤرخ في 1963/03/27. غير أن التحولات الاجتماعية العميقة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة كان لها الأثر البالغ في إلغاء هذا القانون واستبداله بأحكام الأمر رقم: 86/70 المؤرخ في 1970/12/15 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية. وما لوحظ على هذا القانون، أنه كان متشدد للاعتراف لبعض الفئات من أفراد المجتمع بالجنسية الجزائرية، وبعد مضي ثلاث (3) عقود من تاريخ صدور الأمر رقم: 86/70، أصبحت تكتنف هذا الأخير الكثير من النقائص نظرا للتحولات الكبرى التي عرفتها البلاد على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي ظل هذه المعطيات والتغيرات، عمدت السلطات الجزائرية لتكييف نظامها القانوني مع التطورات الحاصلة، وذلك برفع التحفظ عن المادة 09/ف. 02 من اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة المبرمة (CDAW)، بتاريخ 1979/12/18، والمتضمنة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية للأبناء. فضلا عن تعديل قانون الجنسية رقم: 70-86 المؤرخ في 1970 /11/15 بموجب أحكام الأمر رقم: 05-10 المؤرخ في 2005/02/27، ليصبح أكثر مرونة

بعد أن كان يمثل مزيجا من الانتماء والولاء الذي لا ينشطر إلى نصفين، تحديدا في تنظيم أحكام الجنسية في الزواج المختلط.

ونظرا لما يحدثه قانون الجنسية من آثار سياسية وقانونية، ارتأينا تنظيم هذه الورشة البيداغوجية الثالثة ضمن سلسلة نشاطات مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الانسان الرامية إلى دعم مكتسبات الطلبة ومعارفهم في مجال تخصصهم الأكاديمي؛ حيث تنصب هذه الأخيرة على تحقيق تكوين هجين لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص: قانون خاص، يجمع بين الشقين النظري والتطبيقي، وتهدف أساسا، إلى دعم مكتسباتهم القبلية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم المعرفية في مجال مناقشة وفض الإشكالات القانونية والعملية المرتبطة بقانون الجنسية.

أهداف الندوة الدكتورالية:

يأتي تنظيم هذه الندوة الدكتورالية لفائدة طلبة السنة الثالثة ليسانس قسم القانون الخاص من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل النصوص المستحدثة التي مست قانون الجنسية الجزائرية سواء الموضوعية أو الإجرائية.
- تحديد الهدف الذي يسعى المشرع للوصول إليه من وراء إحداثه لجملة من التغيرات الطارئة على الأمر رقم: 70-86 من خلال إلغاء وإضافة مواد جديدة أو حتى تعديل في صياغة مواد أخرى. وكذا، معرفة الأسس والمعايير التي انتهجها لتتوافق مع ما تقتضيه الالتزامات الدولية.
- تقييم التعديلات المستحدثة في قانون الجنسية، سواء من حيث تكريس حقوق جديدة لم تكن موجودة أو من خلال التقنية المستعملة (التعديل).
- التعرف على آثار التعديل ومدى مسايرة الإجراءات للأحكام الموضوعية الجوهرية المضمنة في قانون الجنسية.
- ربط الطالب بالجانب الاجرائي في مسائل الجنسية من أجل دعم مكتسباته النظرية، لا سيّما في المواد المتعلقة بطرق إثبات الجنسية بكل أنواعها وبكل الحالات التي تعتريها من فقدان أو تجريد والنزاعات المتعلقة بها؛ أي الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

محاور الندوة الدكتورالية:

المحور الأول: قراءة قانونية معمّقة لأحكام لأمر رقم: 05-01 المعدل والمتمم لقانون الجنسية الجزائرية.

- أساس التمتع بالجنسية الأصلية ومنح الجنسية المكتسبة؛
- طرق زوال الجنسية الجزائرية وآثارها؛
- الإجراءات الإدارية المتعلقة بالجنسية؛

- وسائل اثبات الجنسية والنزاعات المتعلقة بها.

المحور الثاني: وزن تعديل الجنسية ضمن المنظومة القانونية الدولية والداخلية.

- تعديل الجنسية وعلاقته بالقوانين الداخلية الأخرى؛
- التعديل وتداعيته على التزامات الجزائر الدولية؛
- مدى استجابة التعديل للتطلعات ومواكبته للتطورات الدولية والداخلية.

المحور الثالث: الإشكاليات القانونية والعملية المسجلة في أحكام قانون الجنسية.

- المآخذ الشكلية في تركيب النصوص وتبويبها؛
- الفراغات والثغرات التشريعية وأوجه الصياغة غير الكاملة؛
- عملية الإلغاء ومدى انسجامها مع التعديلات الموضوعية لقانون الجنسية.

برنامج الندوة الدكتورالية

تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم

النشيد الوطني

كلمة عميد الكلية: الاستاذ الدكتور بن اعراب محمد

كلمة مدير مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الانسان: الاستاذة الدكتورة صفو نرجس

الجلسة برئاسة الأستاذة الدكتورة صفو نرجس	
د/ مقـــراني خلـــود	طرق الحصول على الجنسية الجزائرية: بحث في المفاهيم والشروط والإجراءات وفق القانون 70-86 المعدّل والمتمم بموجب الأمر 05-01 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية
أ/ دربـــال مديحـة	تشريع الجنسية الجزائرية: اختصاص أصيل في سياق المعايير الدولية.
د/ قـــاسم لاميـــة	تعديل الجنسية الجزائرية بين إملاءات المنطق التشريعي واكراهات المنهج التطبيقي
د.بن سعدون رضا	إشكالات إثبات التمتع أو عدم التمتع بالجنسية الجزائرية من منظور التشريع الجزائري والاجتهاد القضائي
جيرار خديجة (مستشارة لدى مجلس قضاء يرج بوعريريج)	النزاعات المتعلقة بالجنسية الجزائرية